أو جديداً. وانما الموضوع المطروح، الآن، هو المؤتمر الدولي. فالتاريخ يسجل للرئيس حسني مبارك انه، في لقاء الاسكندرية الأخير مع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرس، جعل الدبلوماسية الاسرائيلية تقول، في بيان رسمي، انها تطالب بعقد المؤتمر الدولي. وهذا الطرح، في جوهره، خروج مصري ـ اسرائيلي عن اتفاقيات كامب ديفيد، الذي يتضمن، في الشق الثاني منه، «الحكم الذاتي» للفلسطينيين، وبمفاوضات مصرية ـ اردنية ـ اسرائيلية مع «فلسطينيين» باشراف الولايات المتحدة الاميركية. وقد تحول هذا الانجاز الذي حققه مبارك، الى سياسة مصرية حقيقية، هي كيف يعقد المؤتمر الدولي.

وانتم تعلمون انه بصدد المؤتمر الدولي، هناك اربع مسائل شكلت خلافاً دائماً، هي المؤتمر كإطار، والمؤتمر كأساس وهنا يأتي موضوع القرار ٢٤٢، والصلاحيات، والأطراف المشاركة. لقد ناقشت هذه المواضيع الاربعة، وهناك اتفاق فلسطيني ـ مصري على ان المؤتمر الدولي هو الاطار الوحيد، الآن، لوضع تسوية للشرق الاوسط. وبالنسبة الى الصلاحيات، فاننا متفقون مع مصر على ممارسة اقصى انواع الضغط على الاتحاد السوفياتي، كي يبقى متمسكاً بمسألة الصلاحيات، لأنه كلما كان للمؤتمر صلاحيات فعالة، كان الكاسب الأكبر هو العرب. وهذه مسألة يعيها اسحق شامير جيداً.

اما في صدد الاساس، فان القرار ٢٤٢ تم تجاوزه من قبل المنظمة؛ فهنالك قناعة تامة لدى اوروبا، وقناعة تخجل الولايات المتحدة الاميركية من اعلانها، ولكنها بدأت تصبح واقعاً، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن ان تقبل ٢٤٢ كأساس للمؤتمر الدولي. ولذلك، وفي النقاط المطروحة دولياً، الآن، ومنها المشروع الذي قدمه بيرس للمجلس الاوروبي الاخير في كوبنهاغن، بدأ الحديث حول ماهية الاضافة الى القرار ٢٤٢، حتى يصبح مقبولاً من الفلسطينيين. وهناك الآن افكار عدة في هذا الصدد، منها ان ينص على حضور الفلسطينيين للمؤتمر الدولي على أساس ٢٤٢ ومعالجة القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، أو النص الذي سبق وعرض، وهو احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذان النصان واردان في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وبالتالي، وبمجرد ان بدأ الوضع الدولي ـ بما فيه العدو ـ يتحدث ويقر بالاضافة والبحث عن صيغة للقرار ٢٤٢ معدلة لمعالجة القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، واحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بقي علينا ان نضغط، كفلسطينيين، من أجل ان ينص على حق تقرير المصير، وكافة المؤشرات تدل ان ذلك سيحصل. وانا سعيد بأن أدلي لـ «اليوم السابع» بخبر خاص، مفاده ان فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا، رفضت صيغة قدمها بيرس، لا تتضمن حق تقرير المصير. وهنا لا بد من توجيه الشكر لفرنسا، التي طرحت موضوعة تقرير المصير، عندما تشاور معها الاسرائيليون. وخلاصة ذلك، ان الوضع الدولي بدأ يتفهم ضرورة اعطاء الفلسطينيين ما ملكته جميع الشعوب، وهو حق تقرير المصير.

● هل الصيغة التي طرحها بيرس هي ما يعرف بالنقاط الست ؟

○ لا، طرح ٢٤٢ زائداً، وهذا تقدم لأنه كان يقال دائماً: على الفلسطينيين الاعتراف، بكل وضوح، بـ ٢٤٢.

● لكن برنامج النقاط الست المطروح متفق عليه بريطانياً، وهناك تفاهم اردني ـ مصري عليه، واحدى هذه النقاط تنص على ان الاعتراف بـ ٢٤٢ هو شرط اساسي يلزم كل الاطراف المشاركة في المؤتمر؛ وان التمثيل الفلسطيني [يتم] في اطار وفد اردني ـ فلسطيني مشترك ؟

○ ان منظمة التحرير تقول في قرارها انها ترفض ٢٤٢، لأنه لا يلبي الحقوق المشروعة، وان وجهة نظرنا [هي انه] اذا أضيف على القرار ما يلبي الحقوق المشروعة، فحينئذٍ يصبح القرار اساساً مقبولاً، لأن ٢٤٢ كافر بما صمت عنه، وليس كافراً لأنه يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وبالتالي، بدأ يصل العمل النضالي الفلسطيني الى درجة ان الجميع يناقشون ماهية الاضافة التي يجب ان تضاف على ٢٤٢. لأن المنظمة لا يمكن، وبأي حال من الأحوال، ان تقول انا أقبل الدخول الى المؤتمر الدولي على أساس ٢٤٢. ونحن، كما قلنا في الصيغ الثلاث التي قدمناها [في] اثناء المفاوضات مع الاردن الى المندوب الاميركي كلوفورويوس، اننا نحضر مؤتمراً دولياً على أساس جميع قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن، والتي، بدون شك، من ضمنها ٢٤٢، ولكن بما يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. نحن، هنا، واضحون جداً، وقد بدأنا نحدث تغيراً حيال هذه القضية، لدرجة اننا قطعنا شوطاً كبيراً بصددها في المباحثات التي أجريتها في الاردن ومصر.